

المدير التنفيذي لصندوق تنمية المهارات فيصل مجاهد المقطري لـ «الثورة»:

لدينا خطة تدريبية واسعة تستهدف جميع شرائح المجتمع



مخرجات

● مخرجات التعليم الفني والمهني لا تزال رديئة ما الذي يمكن فعله لتحسين هذه المخرجات؟

– حقيقة هذا موضوع هام للدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه التعليم الفني والمهني في الحياة العامة وفي التنمية الاقتصادية وسوق العمل وفي هذا الاتجاه أرى أن هناك أهمية لتطوير الأداء من خلال الاهتمام بالتجهيزات وأيضاً بالمادة التعليمية والتدريبية وتدريب المدربين وهذه من الأشياء الهامة التي يمكن أن تساهم في رفع مستوى هذا الجانب التعليمي وتطوير مهارات الشباب وتأهيلهم وفقاً لمتطلبات سوق العمل والرفع من مهاراتهم بشكل أفضل، في الحقيقة هناك عوامل كثيرة يمكن التحدث عنها للارتقاء بهذه المخرجات من حيث التجهيزات والمناهج وغيرها وهناك أهمية لإعادة تطوير المناهج بشكل مستمر أسوة ببعض الدول التي سبقتنا في هذا المجال والتي تعمل باستمرار على تحديث وتطوير مناهجها اعتماداً على نوعية المنهج والتخصص ولهذا هناك أكثر من عوامل ينبغي التركيز عليها لتطوير هذه المخرجات وأيضاً الاهتمام بتوفير البرامج التدريبية المناسبة للشباب الناضجين لهذه المعاهد على أساس أنهم يتمكنون من الحصول على فرص وبيئة تدريبية عملية تقربهم أكثر من سوق العمل

الصندوق لديه مشروع في هذا الجانب يسعى لتنفيذه والمتمثل في استيعاب بعض المخرجات في المستوى المهني والتقني وإعطائهم بعض البرامج النظرية والتطبيقية المرتبطة بتخصصاتهم والعملية أيضاً والتركيز على إعطاء برامج مكثفة في اللغة الإنجليزية والبرامج السلوكية والمهارات الحياتية والصحة والسلامة المهنية لكي تكون المخرجات متلائمة مع احتياجات سوق العمل .

– بالتأكيد هناك استفادة ملحوظة من تنفيذ هذه البرامج حتى أن أحد الشباب ممن شارك في بعض برامجنا كان يطلب والده في شراء قطعة سلاح ولكن عندما خضع لبرنامج نفذناه اسمه سي بي ال قرر تغيير رأيك وطلبه من والده وطالبه بشراء جهاز كمبيوتر بدلاً من السلاح وهذا يؤكد أن هناك تغييراً يمكن إحداثه من خلال تنفيذ مثل هذه البرامج التدريبية والمهارات الحياتية في بعض المناطق النائية.

قانون

● كيف تقبم مستوى علاقتكم بالمعاهد والمراكز المتخصصة بالتدريب والتأهيل؟

– هناك نص قانوني في الصندوق حدد نسبة من إيراداته لدعم هذه المعاهد والمراكز وحدد أيضاً أوجه الدعم ونحن إن شاء الله نسير في هذا الاتجاه وقد تم نهاية العام الماضي تقديم الدعم اللازم لبعض المعاهد وكليات المجتمع لبعض التجهيزات وعلى سبيل المثال كلية المجتمع بمحافظة عمران وقد تم تجهيزها ببعض التجهيزات المطلوبة التي تحتاجها ، أيضاً عقدنا اجتماعاً مع وزير التعليم الفني ووكلاء الوزارة وتم تحديد جميع احتياجات الوزارة لجميع المعاهد والمراكز على مستوى الجمهورية وبداناً بتكليف مخصصين للنزول الميداني وترتيب أولويات الدعم، وهناك مختصون أيضاً عاكفون الآن على تحديد الطابقت الفنية وإنزالها في مناقصات عامة وأن شاء الله نسعى لتفعيل هذا التعاون للحاجة الماسة لهذه المعاهد والصندوق سيولي اهتماماً كبيراً لدعم مخرجاته ورفع مهارات الكوادر البشرية العاملين في مثل هذه المؤسسات والمعاهد.



ننقد برامج خاصة بالمهارات الحياتية في بعض المحافظات النائية التي تعاني من إشكاليات اجتماعية

استفادة

● برأيك هل هناك استفادة من هذه البرامج التي تعملون على تنفيذها بالتعاون مع جهات أخرى؟

● في البداية ممكن تحدثونا عن برامج الصندوق وأنشطته للعام الحالي؟

– لدينا خطة تدريبية واسعة تستهدف جميع شرائح المجتمع، وأحب التنويه هنا بأن الصندوق يمثل الآن شقين وفق القانون الجديد، شق المساهمين وهم الذين يحددون احتياجاتهم، الشق الثاني يتمثل في توجهات الصندوق واستهدافه لشريحة الشباب من خلال برامج وأنشطة في تخصصات مختلفة نفذنا العديد من البرامج من خلال استفادتنا لهذه الشريحة وركزنا على تخصصات محددة وفق رغبات هذه الشريحة، إلى جانب الطلبات التي تأتي من منظمات وجمعيات ووزارات وجهات مختلفة. نقوم بتنفيذ مختلف هذه البرامج ونطلب من الجهات تنفيذها أيضاً وفقاً لاحتياجاتهم.

أحب أن أتطرق إلى نقطة هامة حيث ركزنا على بعض المحافظات النائية التي تعاني من إشكاليات اجتماعية معينة مثل الثارات بحيث نفذنا برامج متعددة لإشغالهم بأشياء أخرى أكثر نفعاً لهم ولجتمعتهم وبهذا الخصوص نفذنا برامج خاصة بالمهارات الحياتية وركزنا بالدرجة الأولى على محافظة مأرب لدينا خطة للوصول لمحافظات أخرى مثل شبوة والجوف وغيرها لتنفيذ مثل هذه البرامج الهامة الخاصة بالمهارات الحياتية، صحيح هناك صعوبات للوصول لبعض هذه المناطق لكننا نجحنا بتنفيذ برامج هامة استفادت منها مجموعة من الشباب في محافظة الجوف أيضاً وهي خطوة هامة تحفزنا على مواصلة الجهود في هذا الجانب نركز جهودنا خلال العام الحالي على المناطق النائية والوصول بأنشطة الصندوق إلى هذه المناطق التي لاتصلها برامج وأنشطة الجهات الأخرى وإن شاء الله نستعمل على استهداف الشباب في هذه المناطق.

اجرى اللقاء /

محمد راجح

أكد المدير التنفيذي لصندوق تنمية المهارات فيصل مجاهد المقطري أن هناك خطة تدريبية واسعة يعملون على تنفيذها تستهدف جميع شرائح المجتمع.

وقال المقطري في لقاء خاص لـ «الثورة» أن صندوق تنمية المهارات ينفذ برامج خاصة بالمهارات الحياتية في بعض المحافظات التي تعاني من إشكاليات اجتماعية.

وأضاف: نركز جهودنا خلال العام الحالي على المناطق النائية والوصول بأنشطة الصندوق إلى هذه المناطق التي لاتصلها برامج وأنشطة الجهات الأخرى بالإضافة إلى تركيز الجهود التأهيلية والتدريبية على استهداف الشباب في هذه المناطق.

وتحدث المدير التنفيذي لصندوق تنمية المهارات عن أهمية التعليم الفني والمهني وأسس بنائه وتطويره والارتقاء بمخرجاته بالإضافة إلى قضايا أخرى ناقشناها معه تابعتها في هذا اللقاء

توجهات لرفع نسبة مشاركة المرأة في التعليم المهني إلى 15%

● تسعى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في التعليم الفني والمهني إلى 15% وفقاً لإستراتيجية التعليم الفني والمهني للفترة القادمة. ويشير تقرير صادر عن وزارة التعليم الفني والمهني إلى أن مشاركة المرأة في التعليم الفني والتدريب المهني لا تتعدى الـ 3% وهي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع الدور الذي يجب أن تلعبه المرأة في الحياة العملية والتنمية الاقتصادية.

ويعزو خبراء ضعف التعليم الفني في أوساط المرأة إلى نقص الوعي، وبسبب النظرة القاصرة لهذا النوع من التعليم من قبل المجتمع الذي ينظر له على أنه خاص بالناس غير القادرين على التعليم العالي. ويعد التعليم الفني من أهم أنواع التعليم وأكثرها تأثيراً في التنمية خصوصاً في الدول التي مثل دولنا لأن مواردها شحيحة وهناك مشاكل عديدة في انخفاض النفط وغيرها من العوامل التي تؤكد أهمية الموارد البشرية لمستقبل اليمن.

خير تنمية بشرية:

صناعة الرؤية ضرورة ملحة لخلق دوافع النجاح لأي خطة أو مشروع

● يرى الخبير الدولي في التنمية البشرية إسماعيل الأفندي أن هنا أهمية لامتناهية الرؤية لأي خطة أو مشروع .

ويوضح أن ذلك يأتي ضمن قائمة الأولويات لأنها تخلق الدوافع وتحدد الهدف ويجعل الغامض واضحاً ويحدد ملامح المستقبل.

ويضيف أن الذين يفقدون الرؤية لشاريعهم وبرامجهم المستقبلية سيعيشون في تخبط عشوائي كلما جاؤهم طارئاً أو صادفهم أزمة أو لم تحالفهم النتائج، وتبقى اندفاعهم مستمراً في العمل دون تحديد الوجهة أو تفتقر نفوسهم ويبرد إحساسهم بالمسؤولية وتشل قناعاتهم الإنتاجية لأنه بالرؤية الواضحة يستحاز كل العوائق والحواجز وتجعل مطمناً في كافة الظروف والأحوال: سيئة كانت أم حسنة.

ويحدد الأخ إسماعيل مكونات صناعة الرؤية بالعديد من الخطوات التي ينبه قبل البدء بسرد المكونات الأساسية لها إلى ما هي نقاط القوة و في إمكاناتي و برامجي و إستراتيجي و ذلك لاستثمارها حسب المطلوب، و معرفة نقاط الضعف للقيام بالمعالجة المستمرة كي لا تقع في المفاجآت غير المتوقعة وغير المرغوبة .

كما يجب معرفة الفرص ومستواها و توقع عددها مع معرفة التحديات حسب الخطة المرسومة. وتتضمن هذه المكونات الأساسية للرؤية امتلاك تصور فكري واضح حتى نستوعب الحياة المستقبلية بوضوح. وتحديد التصور للمستقبل و كيف تكون الأوضاع والأحوال حين الوصول إلى الهدف النهائي والاعتماد على القيم الأساسية والمشجعة والمقبولة حسب الفلسفة الأساسية للرؤية و الحد من الوقوع في الأزدواجية أو خلط الحسابات و ذلك للاطمئنان على النتائج.

تداعيات سلبية كارثية على التنمية الإنسانية في اليمن



دعوة لتوسيع تغطية الجهود الإنسانية لتشمل الفئات المتضررة في كل المناطق وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية

٤٦٥ ألف نازح و٢٦ ألف مهاجر و١٢٦ ألف متأثر بصورة مباشرة بالحرب

● وكشف التقرير عن تضرر 8 ملايين مواطن مابين نازح ومهاجر ولاجئ ومتأثر بالحرب بشكل مباشر ومتضرر غذائياً ومعيشياً بشكل كبير. وبحسب التقرير فإن هناك 465 ألف مواطن نازحين و26 ألف متأثر مهاجرين و116 ألفاً متأثر بالحرب بصورة مباشرة و140 ألفاً عائدين لمناطقهم، وحوالي 231 ألفاً مواطنين لاجئين.

وتتجه الحكومة إلى تنفيذ العديد من البرامج والإجراءات لتحسين الأوضاع الإنسانية وخاصة للفئات الأكثر تضرراً.

وتتضمن الأولويات الإنسانية للفترة القادمة تلبية الاحتياجات الطارئة من السلع والخدمات ومعالجة الأضرار الإنسانية وتحسين البنية التحتية المتضررة وإعادة الأعمار وتأمين الخدمات الحكومية. وتشمل السياسات وبرامج العمل تهيئة الأوضاع لعودة النازحين وتقوية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بمعالجة الأوضاع الإنسانية وربط التدخلات الإنسانية العاجلة بالتدخلات التنموية طويلة المدى، بالإضافة إلى توسيع تغطية الجهود الإنسانية لتشمل الفئات المتضررة في مختلف المناطق.

وتتطلب المرحلة الراهنة تحسين جاهزية وقدرات البرامج لضمان استجابتها الفعالة للاحتياجات الإنسانية وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تجاوز الصعوبات المرتبطة بالأوضاع الإنسانية.

دعم

تعول اليمن كثيراً على مؤتمر الأصدقاء المقرر عقده نهاية الشهر الجاري للخروج بنتائج إيجابية لدعم الجهود الحكومية في الجوانب الإنسانية والتنموية الصعبة التي تمر بها البلد.

وكان بيان صادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نهاية الشهر الماضي في ختام اجتماع تحضيرى مماثل عقد في الرياض وشارك فيه ممثلون عن دول مجلس التعاون والأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعدد من الدول والمنظمات المانحة قد أكد أنه بالرغم من إحراز تقدم ملموس في حل المشاكل السياسية، فإن الأوضاع الإنسانية في اليمن ما زالت آخذة بالتدهور وهي الآن بحاجة ماسة لمعالجتها.

وقال البيان: «وحسب التقديرات فإن عدد المتأثرين بتلك الأوضاع في اليمن بلغ نحو 10-8 ملايين شخص».

وأضاف: «ووفقاً للتقارير التي نوقشت في الاجتماع، فإن الأولويات الإنسانية الملحة تتلخص في توفير الغذاء للنساء والأطفال وتوفير المياه النظيفة وتأمين الرعاية الطبية الأولية والأمن الغذائي»

بالإضافة إلى تقييم الاحتياجات الإنسانية، عرض فريق الأمم المتحدة الخطة المفصلة التي أعدتها المنظمة (خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2012م) .»

ويرى خبراء من المعنيين في هذا الشأن أن على كافة الدول المعنية مراجعة الاحتياجات الإنسانية في ضوء تقارير الأمم المتحدة والحكومة اليمنية،

كتب / محمد راجح

مرت اليمن بفترة صعبة خلال

العام الماضي 2011م أقلت

بظلال قاتمة على الوضع

الاجتماعي والاقتصادي

والتنموي وارتفاع مستوى الأعباء

المعيشية على المواطن اليمني

الذي وجد نفسه أمام سلسلة

من الأزمات الطاحنة أثرت بشكل

كبير على الوضع في البلد بشكل

عام.

وطبقاً لتقرير حكومي رسمي

حول التداعيات السلبية على

الوضع الإنساني نتيجة أزمات

العام الماضي تنفرد «الثورة» بنشره

فإن نسبة الأمن الغذائي على

المستوى الوطني قد ارتفعت

إلى 44.0% مع نهاية العام

الماضي من 32% في العام

2009م.

الأمم المتحدة أعدت رؤية مشتركة من خمسة محاور

لدعم الأولويات الحكومية اليمنية في الجوانب الإنسانية والتنموية.

وقامت بإعداد دراسات في هذا الخصوص توصلت إلى أن اليمن تواجه تحديات كبرى ولهذا تم إعداد رؤية مشتركة لدعم الأولويات الحكومية ودعم المبادرة الخليجية.

وتلتف الأمم المتحدة بأن الفترة الانتقالية التي ستمتد لعامين تتطلب بذل جهود مضنية لمساعدة الحكومة اليمنية للتغلب على الصعوبات الإنسانية

انعدام

بلغ انعدام الأمن الغذائي في اليمن مستويات مفرحة للقلق، مع وجود ما يقرب من خمسة ملايين نسمة غير قادرين على إنتاج أو شراء الغذاء الذي يحتاجون إليه، وذلك وفقاً للنتائج الأولية لدراسة استقصائية قام بها برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء باليمن ومنظمة اليونيسيف.

وطبقاً للدراسة الصادرة عن البرنامج فإن الجوع في تزايد مستمر في اليمن، ويؤثر ارتفاع أسعار الغذاء بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها البلاد على العديد من العائلات.

وتكشف دراسة الأمن الغذائي التي قام بها برنامج الأغذية العالمي عن أن 22% من السكان -حوالي خمسة ملايين نسمة - يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد وهذا تقريبا ضعف النسبة نفسها مقارنة عام 2009م، ويتجاوز الحد الذي تكون فيه عادة المساعدات الغذائية الخارجية ضرورية .